المفكر العالمي ديباك شوبرا يحاضر في البحرين ١١ أبريل

من المقرر ان يزور المفكر العالمي ورائد التحول الشخصي ديباك شوبرا مملكة البحرين في ابريل القادم لتقديم ورشة عمل عن «مستقبل الحياة السليمة» وذلك في ١١ ابريل ٢٠١٦ في قاعة المؤتمرات في فندق كراون بلازا البحرين. صرح بذلك السيد نايجل فيجاس، المدير التنفيذي لمعهد البحرين للضيافة والتجزئة احدى شركات مجموعة عباس داداباي.

وتتناول الورشة التي سيقدمها ديباك شوبرا العديد من الموضوعات المتعلقة بالحياة السليمة مثل تعريف الحياة السليمة وتطوير جودة العلاقات الشخصية والعواطف الإيجابية والتفكير الإيجابي والصمود امام تحديات الحياة وجوانب النجاح الشخصي. وتضم الورشة التدريبية أيضا طرق تطوير الأفراد والمؤسسات من أجل تحقيق النجاح على المستوى الصحي والنفسي وتحقيق السعادة.

وبهذه المناسبة قال السيد نايجل فيجاس، المدير التنفيذي لمعهد البحرين للضيافة والتجزئة: «نحن فخورون بتقديم شخصية مثل ديباك شوبرا في البحرين للمرة الثانية وهذا جزء من سياستنا في مجموعة عباس داداباي لإتاحة الفرصة للالتقاء والاحتكاك مع شخصية عالمية تعتبر الأشهر في العالم في مجال الحياة السليمة والتفكير الإيجابي وتطوير العواطف الإيجابية والتحول الشخصي للأفضل».

○ ديباك شوبرا.

وأضاف السيد فيجاس: «حققت الزيارة السابقة التي قام بها للبحرين نجاحا باهرا ونأمل ان تكون هذه الزيارة مميزة من خلال تناول الموضوعات التي تهم الأفراد والمنظمات حيث يعتبر ديباك شوبرا أحد اكبر عشرة محفزين في العالم، كما وصفته مجلة انكواير، فيما وصفته جريدة التايم الأمريكية بانه أحد أكبر ١٠٠ شخصية بطولية مؤثرة في القرن الحالي. ألف ديباك شوبرا اكثر من ٨٠ كتابا كان معظمها في قائمة الكتب الأكثر مبيعا في العالم وتم ترجمة كتبه لحوالي ٤٣ لغة».

«الصحة» تبحث تعزيز التعاون مع مدينة الملك عبد الله الطبّية

اجتمع الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط بوزارة الصحة د. محمد أمين العوضي على رأس وفد من الوزارة مؤخرًا مع أعضاء اللجنة المشتركة بين وزارة الصحة والمركز الطبي الجامعي بمدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الطبية، بحضور رئيس جامعة الخليج العربي خالد العوهلي ومدير عام المدينة الطبية عبدالوهاب العبدالوهاب، من أجل بحث وتنسيق مجالات التعاون الصحي لعلاج المرضى بمملكة البحرين بدلا من إرسالهم للعلاج بالخارج لتخفيف معاناتهم الصحية وتوفير العلاج المناسب على أرض الوطن، من خلال الاستفادة من برامج الأطباء الاستشاريين وأيضا الأطباء الزائرين للمدينة الطبية، والخدمات التشخيصية والتحاليل المختبرية والتدريب.

ويأتي ذلك الاجتماع فى ضوء توجيه وزيرة الصحة فائقة الصالح بتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة والمدينة الطبية، لعقد اجتماعات تنسيقية للوقوف على احتياجات المرضى المترددين على مرافق وزارة الصحة المختلفة، من علاج وتشخيص وأيضا تدريب الأطباء لعلاج مثل هذه الحالات الدقيقة، وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، لتحسين الخدمات العلاجية للمرضى ذوي الحالات الصعبة والمعقدة التي لا تتوافر بالسلمانية، والاستفادة من زيارة الاستشاريين والمختصين وذوي الخبرات الطبية العالمية المتخصصة لعلاج المرضى داخل البحرين.

وتنفيذا للتوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة وتوفير الأساليب العلاجية الأكثر تطورًا محليًا وطبقًا لأرقى المعايير الطبية العالمية، بدأت اللجنة المشتركة بترتيب التعاون بين الصحة وجامعة الخليج العربي، ووضع المبادئ الأساسية لتعاون في مجالات علاج المرضى والتدريب الطبي، وأيضا الاستفادة من مختبرات ومعامل مركز الجوهرة الطبي لإجراء بعض الفحوصات والتحاليل المختبرية التي لا تتوافر في مختبرات وزارة الصحة وقد يضطر المعالجون إرسالها للخارج لتشخيص حالات المرضى.

واتفق المجتمعون في الاجتماع الأول التحضيري الأول الذي عقد بالمركز الطبي بمدينة الملك عبدالله الطبي، بأن يقوم وفد من المدينة الطبية بترتيب زيارة برئاسة المدير العام عبدالوهاب العبدالوهاب، لتقييم الحالات الصعبة والمعقدة التي تحتاج لعمليات دقيقة ومعاينتها، وذلك خلال الأسبوع القادم ومن ثم رفع تقرير شامل لوزارة الصحة حول إمكانية تقديم التشخيص والعلاج وبدء مجالات التعاون.

○ البروفيسور محمد الدهماني.

○ الفريق البحثي.

تثني على اهتمام رئيس الوزراء بالطفولة

الحايكي: مقترح بتعديل قانون الطفل واختصاصات اللجنة الوطنية للطفولة

ذكرت النائب رؤى الحايكي رئيسة لجنه شؤون المرأة والطفل «بفضل الاهتمام الكبير بشؤون الطفولة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، فقد ارتقت ونهضت أوضاع الطفولة في مملكة البحرين».

ونوهت الحايكي بأن توجيهات رئيس وزراء بإعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة ٢٠١٣-٢٠١٧ كأول استراتيجية تصاغ للطفل في مملكة البحرين ميزت المملكة في هذا الشأن في محافل دولية عديدة، فقد كانت هذه الاستراتيجية إطارًا لمنظومة عمل متكامل. وقالت الحايكي: «وبفضل المؤازرة الدائمة والمتابعة الحثيثة من قبل رئيس الوزراء الموقر فقد تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة بقرار رقم (٦٤) من مجلس الوزراء لسنه ٢٠١٣».

ومن هذا المنطلق، فقد تقدمت النائب رؤى الحايكي باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون رقم (٣٧) لسنه ٢٠١٢ بإصدار قانون الطفل. وذلك استنادا إلى المادة ٩٢/أ من الدستور والمادة ٩٣ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

ونوهت الحايكي بأن الاقتراح بقانون جاء ليستبدل ١٨ مادة في قانون الطفل. جاء بعضها ليستبدل «وزارة حقوق الإنسان» بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ويحرص على إعادة توزيع الاختصاصات والمهام بين الوزارات والمؤسسات ذات الصلة. وكذلك ركز على منح الطفولة اهتمام أوسع وأشمل في مجال التعليم فأضافت: ذلك في مهام دور الحضانة والذي يجب أن يوفر مناهج تعليمية للأطفال في مراحل أبكر بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم. وقالت الحايكي: «وفيما يتعلق بمنح التراخيص لدور الحضانة جاء المقترح بقانون ليضيف مهام التدقيق من قبل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان إعطاء الطفل حقوقه كاملة ويحفظ أمنه وسلامته بحسب الاتفاقيات الدولية واللوائح التنظيمية لحقوق الطفل». كما وركز المقترح على ضرورة وجود تقارير دورية يصدرها مركز حماية الطفل لضمان توفر كل عناصر الحماية.

وفيما يتعلق بتعديل اختصاصات اللجنة الوطنية للطفولة جاء المقترح بقانون ليستبدل نص المادة (١٢) فيعيد بذلك تعديل بعض الاختصاصات على النحو التالي:

١- اقتراح استراتيجية وطنية للطفولة للعمل على النهوض بأوضاع الأطفال في مملكة البحرين تساعد الجهات المعنية بالطفولة على تطوير وتعزيز مشروعاتها وبرامجها التي تخدم وتضمن حقوق الطفل والتي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية وكفلها دستور مملكة البحرين وأكّدتها المواثيق والاتفاقات الدولية من دون تمييز.

٢- رصد ودراسة الاحتياجات الأساسية لقطاع الطفولة في المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية والنفسية والجسدية المختلفة وتحديد المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع واقتراح الحلول المناسبة لها بما في ذلك اقتراح السياسات والتشريعات والتوصيات إلى الجهات الرسمية المختصة في مملكة البحرين.

٣- التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأهلية فيما يتعلق بالطفولة.

٤- إيجاد آليات جديدة وفعالة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بعملية نماء الأطفال وحمايتهم.

٥- إيجاد آلية لتقييم مبادرات قطاع الطفولة بغرض جعلها أكثر فعالية.

٦- التعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية المختصة العاملة في مجال الطفولة والاستفادة من خبراتها وبرامجها لتحقيق أهدافها.

٧- العمل على إنشاء قاعدة معلومات تفصيلية لكل ما يتعلق بالطفولة في مملكة البحرين والسعي إلى متابعة تحديثها بالتنسيق مع كل الأجهزة المعنية الحكومية والأهلية. ٨- إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة، وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

○ رؤى الحايكي.

اعتماد نتائج الفصل الدراسي الأول لطلبة «بوليتكنك»

اعتمد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) الدكتور محمد إبراهيم العسيري نتائج الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م، إذ بإمكان الطلبة الاطلاع على نتائجهم الدراسية من خلال موقع البوليتكنك على الإنترنت: www.polytechnic.bh.من جانبها، نبهت رئيس قسم التسجيل الآنسة هدى الحلواجي الطلبة إلى أن فترة تقديم طلبات التظلم تنتهي يوم الأربعاء الموافق ١٠ فبراير ٢٠١٦م، ويتعين على الطالب ملء استمارة التظلم المتوافرة في مركز معلومات الطالب في المبنى ٨ ودفع الرسوم المطلوبة (مبلغ ٢٠ دينارًا بحرينيًا) إلى قسم الحسابات قبل الساعة الـ٢:٣٠ ظهرًا، ومن ثم تسليم طلب التظلم إلى مركز معلومات الطالب قبل الساعة الـ٣:٣٠ عصرًا، مشددةً على أنه لن يتم قبول أي طلب بعد انتهاء الفترة المحددة. وفيما يتعلق بفترة الحذف والإضافة للفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١٥-٢٠١٦، أشارت الحلواجي إلى أنها سوف تبدأ بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ٢٥ من الشهر نفسه، وبإمكان الطالب إتمام إجراءات الحذف والإضافة عن طريق الموقع الإلكتروني للبوليتكنك www.polytechnic.bh. علمًا أن الدراسة للفصل الدراسي الثاني سوف تبدأ يوم الأحد الموافق ٢١ فبراير الجاري.

○ هدى الحلواجي.

البحرين تعرض تراثها العريق عبر جناح خاص بمهرجان الجنادرية

تشارك مملكة البحرين في النسخة الثلاثين من المهرجان الوطني للتراث والثقافة الجنادرية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث تعمل هيئة البحرين للثقافة والآثار من جناح خاص على التعريف بما تملكه البحرين من مقومات حضارية وإنسانية مختلفة وبأدوات عرض متعددة. ويحتوي الجناح على قسم ترويجي لملامح البحرين التراثية والثقافية تستثمرها هيئة الثقافة في تعزيز برنامجها لعام ٢٠١٦م والذي أطلقته بشعار «وجهتك البحرين»، وتأكيد قدرة البحرين على صناعة سياحة ثقافية مستدامة. كما تستحضر مملكة البحرين خلال المهرجان عروضاً حيّة للحرف والأشغال اليدوية من تقديم مجموعة من الحرفيين البحرينيين الذين يمثلون عددا من الحرف والصناعات المطورة. وبالإضافة إلى ذلك، يضم جناح البحرين في مهرجان الجنادرية قسماً خاصاً بعرض التراث الموسيقي البحريني لأغاني الغوص بطريقة سمعية وبصرية إبداعية. يذكر أن مهرجان الجنادرية انطلق عام ١٩٨٤م برعاية من قيادة المملكة العربية السّعودية كمناسبة وطنية تمزج في نشاطاتها ما بين التراث القديم والحاضر الحديث.

ويهدف المهرجان الى تأصيل الموروث الشعبي للمملكة العربية السعودية، إضافة إلى تشجيع اكتشاف التراث الشعبي وتوظيفه في الأعمال الأدبية والفنية.

في الصميم

الرحمة..

لطفي نصر

من بين الأسباب الحاصلة في حدوث نقص أو اعوجاج في تربية النشء في هذا الزمان.. هو اختلاف نهج أو أسلوب التربية بين الأمهات والآباء.. الأب يشد.. والأم ترخي وتطبطب و«تدلع» أحيانا.. مع أنه من المفروض أن تجيء التربية للأبناء عبر نهج واحد موحد مبني في الأساس على الرحمة والحب والحنان من دون إفراط أو تفريط.. فالصحيح هو أن ينابيع الرحمة والحب والحنان لا تختلف لدى الأم والأب.. وقد قالها أمير الشعراء أحمد شوقي في مديح وتقديم أخلاق وصفات رسولنا الأعظم سيدنا محمد عليه صلاة الله وسلامه.

وإذا رحمت فأنت أم أو أب* هذان في الدنيا هما الرحماء

ويعني ذلك أن الرحمة تتساوى عند الأمهات والآباء.. بل ومن المفروض أن تتساوى حتى تستقيم الحياة وحتى ينال الأبناء التربية الصحيحة التي تحميهم من الانحراف والسقوط والضياع.

أقول ذلك بمناسبة هذا الخبر الذي نشر مؤخرا، والذي يشير إلى أن عشرة من السادة النواب قد تقدموا باقتراح برغبة بإعادة مناقشة قضية إعادة توجيه الدعم الحكومي باعتبارها «قضية للمناقشة العامة».. وقد سبق للسادة النواب أن ناقشوا هذه القضية وطرحوها تحت العنوان نفسه: «قضية عامة للمناقشة» بل وقتلوها بحثا.. مظهرين أن الحكومة متشددة.. وأنهم هم وحدهم الرحماء الذين قلوبهم على الشعب.. وكأنهم لا يعرفون شيئا عن حقائق الأوضاع من حولهم.. مع أن «الشطارة» هي في إيجاد الحلول والبدائل الكفيلة بإنقاذ الموقف الصعب الذي يعيشه البلد.. وليس في ترديد وتكرار المزايدات والشعارات وتأزيم الأمور التي لا تحل ولا تربط «وقد تحل» بمعنى أنها قد تزيد الأمور تأزما.. وهذا هو الحاصل!

المفروض أن يبادر أحد السادة النواب العقلاء ويوجه دعوة إلى اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية على كلمة سواء.. وكل ذلك من أجل أن يتوصلوا معا إلى حلول وبدائل نافعة قابلة للتطبيق على الأرض، بدلا من العودة إلى مناقشة الموضوع نفسه من جديد.. وهو الذي لن نجني من ورائه سوى المزيد من هدر الوقت والتأزيم.. حيث أجزم أنا أن السادة النواب سيرددون ما قالوه نفسه من قبل.. ولن يتوصلوا إلا إلى التوصيات نفسها التي رفعوها إلى الحكومة من دون زيادة أو نقصان.. وتبقى القضية برمتها أنها مجرد محاولات لتبييض الوجوه أمام الرأي العام وخاصة الناخبين.. بعد أن حققوا فشلا في كثير مما تصدوا له.

والحقيقة – ومن دون أي مجاملة – أن الحكومة برئاسة رئيس الوزراء لا تشد.. وقلبها مملوء بالرحمة على الشعب إن لم يكن أكبر فإنها ليست أقل مما هي في قلوب السادة النواب.. اللهم إلا إذا كانت المكاشفة بالحقائق وتجسيد الواقع والممكن على الأرض تشددا.

وقد قالها سمو رئيس الوزراء مرارا وتكرارا.. الهدف واحد.. والقصد واحد.. والجسر الذي تمر السلطتان من فوقه وصولا نحو إنصاف الشعب وتلبية مطالبه وتحقيق أحلامه واحد.. ولا سبيل نحو تحقيق الأهداف والأحلام الواحدة سوى العمل معا.. والآن يجب أن تتركز الجهود في العمل معا من أجل ايجاد الحلول والبدائل القابلة للتطبيق.. والمهم هو توجيه وتكريس الرحمة التي في القلوب لتقليل معاناة المواطنين.. فبعد ما حدث لم يعد هناك ما يمكن تحمله.. ذلك لأنّ ما حدث قد فاق حدود القدرة على التحمل.. ويبقى السؤال هنا الآن هو: ماذا يفيد الصراخ في ترديد الشعارات والمزايدات؟ وأردد ما سبق أن قلته مراراً: التدرج.. التدرج.. التدرج.. فالحياة تأبى الطفرة.. فما حدث يكفي حتى إلى ما بعد ٢٠١٦م.

***

الضجة الحاصلة.. الآن ومن قبل في مصر حول قانون الخدمة المدنية أو «قانون موظفي الحكومة» الذي صدر عن رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الشعب.. وهي الضجة التي أدت إلى رفض المجلس للقانون والتوجه نحو صياغة قانون جديد.

الضجة قائمة على أساس أن الحكومة قد قدمت صياغة لهذا القانون على أساس مراعاة المصلحة العامة.. وولوج عصر جديد عنوانه: عصر الإنتاج والعطاء الحقيقي بعد أن هوى مستوى إنتاج الموظفين.. وبعد أن اعتبر الموظف راتب الوظيفة الحكومية زكاة أو حقا مكتسبا يستحقه إذا أعطي أو لم يعطَ!

بينما كل الموظفين بلا استثناء ومعهم ممثلو الشعب في البرلمان قد سجلوا اعتراضهم على هذا القانون بشدة.. ذلك لأنه يبقي على الموظف فقيرا ومحتاجا حتى لو وصل إلى درجة المدير العام.. وخاصة بالنسبة إلى المادة ٣٦ من القانون التي جعلت الحد الأقصى للعلاوة السنوية ٥٪.. وبمعنى أنه يمكن أن تقل العلاوة عن هذه النسبة بالنسبة إلى ذوي الإنتاج المتدني.

الخلاف الحاد حول هذا القانون قد تركز على (المادة ٧٣) من القانون.. وهي التي أشارك جميع المعترضين اعتراضهم عليها وبشدة.. ذلك لأنّ هذه المادة تعطي الرئيس المباشر في العمل سلطات واسعة.. ومن بينها إعطاؤه حق الإنفراد بوضع تقرير الكفاءة السنوي عن مرؤوسيه.. وبمعنى ذلك أنه سيصبح المتحكم الأكبر في الترقيات والعلاوات.

صحيح أن القانون ينص على عرض التقرير بعد ذلك على الرئيس الأعلى.. لكن بصراحة: متى أمر الرئيس الأعلى في العمل بإعادة النظر في التقرير.. أو أنه نظر في هذه التقارير من أصله؟!

أنا ضد هذا النص.. وضد انفراد الرئيس في العمل بوضع تقرير الكفاءة عن مرؤوسيه، وخاصة في زمن خربت فيه الذمم، وعلى وجه التحديد ذمم بعض الرؤساء في العمل.. الذين دأبوا على الانحراف الصارخ في تقييم عطاء مرؤوسيهم.. والكيل بمكيالين.. وركوب المحسوبية والأمزجة الخاصة والطائفية أحيانا.

عرف عن الرئيس العربي في العمل أنه القادر على رفع الموظف الضعيف إلى أعلى.. وهو أيضا القادر على أن يخسف بالموظف الكفء والممتاز إلى سابع أرض.. وهو الذي يتوافق مع مدير الموارد البشرية «مدير شؤون الموظفين» بأن كلا منهما هو بمثابة «الحاوي» الذي يمكنه أن يرقي موظفا وفقا لنص مادة ما في القانون.. وأنه القادر في ذات الوقت على حرمانه من الترقية بنفس ذات ورقم المادة وليس سواها!

لكن بصراحة ماذا نفعل.. وقد فشل نظام جعل الموظف هو الذي يضع التقرير عن نفسه ثم يناقش رئيسه فيه؟

هناك اعتراض آخر من قبل الموظفين ونواب الشعب على القانون الذي وضعته الحكومة من حيث النص على وضع الموظف الجديد تحت الاختبار مدة ٦ أشهر.. ثم يكون مصيره الفصل من الخدمة إذا لم تثبت صلاحيته للعمل في هذه الفترة.. ذلك لأنّ هذه الفترة ليست كافية لفهم العمل وإثبات الجدارة، ويطالبون بمضاعفتها.. أو أن تكون هناك خيارات أخرى ليس بينها الفصل!

فهل هذا معقول؟

أخشى أن يُطيح التعديل الجديد بمعيار المصلحة العامة.. ويا ليت الإطاحة تقف عند هذا الحد.. بل يمكن أن يطيح كذلك بهدف الحكومة في ولوج عصر العطاء والإنتاج لموظفي الحكومة!!

التسهيلات تدعم الأنشطة الاجتماعية لجمعية الكوثر

انطلاقاً من إيمانها بواجبها في بناء المجتمع، وتطبيقًا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تجني ثمارها مؤسسات المجتمع المدني، استهلت شركة البحرين للتسهيلات التجارية عامها الجديد بمبادرتها التطوعية الفريدة من نوعها على نطاق الشركات في مملكة البحرين، وهي مبادرة «المسؤولية الاجتماعية» التي تلتمس من خلالها الشركة تنمية حس العمل الاجتماعي البنّاء بين منتسبيها ومؤسسات المجتمع. وفي هذا السياق تطّوعت من شركة البحرين للتسهيلات التجارية السيدة شيخة الريّس المسؤول الأول للموارد البشرية لدى جمعية الكوثر للرعاية الاجتماعية وذلك للاستفادة من خبرتها العملية في إدارة الموارد البشرية.

وقد أعرب السيد أحمد النعيمي رئيس مجلس الإدارة عن شكره وثنائه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية لما تقوم به من جهود مضنية، منوهًا بالدور الريادي الذي تلعبه من خلال المبادرات المتنوعة لمختلف مؤسسات المجتمع المدني، والذي تهدف من خلالها لخلق جيل واع بأهمية العمل التطوعي.

ومن جانبها أشادت الريّس بهذه التجربة المميزة والجديدة من نوعها والتي تمنح الموظفين الفرصة للانخراط في العمل التطوعي للمساهمة في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.